SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.25 NO. 1 2026
DOI: 10.51984/RBQN6X34

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

السياسة الإيطالية تجاه ليبيا ما بعد 2011م

حليمة محمد بن يوسف

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا

الملخص

لعل الصراع الداخلي الليبي الذي نتج بعد أحداث فبراير 2011م، تسبب في ازدياد المخاطر الأمنية والاقتصادية على إيطاليا، مما دفعها لاتخاذ عدد من المواقف التي تمس الشأن الداخلي الليبي. فالموقف الإيطالي هو الأكثر اهتماماً بالشأن الليبي؛ نظراً للاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تربط البلدين. وقد كان المحرك الأساسي في تلك المواقف الإيطالية هو المصلحة الإيطالية والتي تأثرت بشكل كبير بعد أحداث 2011م . فهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الإيطالية فى ليبيا ما بعد 2011م، والتركيز على أبعادها والمتمثلة أساسا في ضمان النفط والغاز والأمن واستعادة النفوذ الذي يعد من أهم عوامل تصاعد الاهتمام الإيطالي بتسوية الصراع في ليبيا، وتحليل جملة التحديات التي تقف أمام السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد 2011م.

الكلمات المفتاحية:

السياسة
الإيطالية
ليبيا

Italian Policy toward Libya after 2011

Halima Mohammed Ben Youssef

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science , Misurata University, libya.

ABSTRACT

The internal Libyan conflict that emerged after the events of February 2011 increased security and economic risks for Italy , prompting it to take a number of positions affecting Libya domestic affairs. The Italian stance is considered the most engaged in the libyan issue due to the security, economic and political considerations that link the two countries. The primary driver behind these Italian positions has been Italy's own interests, which were significantly affected after the events of 2011. The study aimed to shed light on Italy's policy in Libya after the events of 2011, focusing on its key dimensions, namely securing oil, and gas, ensuring security, and regaining influence one of the main factors behind Italy's growing interests in resolving the Libyan conflict. It also seeks to analyze the various challenges facing Italian policy in Libya after the events of 2011.)

Keywords:

Politics
Italian
Libya

1. المقدمة

بعد التغيير الذي حصل في طبيعة النظام الليبي السابق، أخذت العلاقات بين ليبيا وإيطاليا تتسم بالغموض، فإيطاليا لم تعلن معاداتها للتغيير الليبي مثلما فعلت بريطانيا وأمريكيا، بل اتجهت لإقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع ليبيا، قائمة على الاحترام والتعاون المتبادل بين البلدين، حيث شهدت الفترة ما بين 2008 – 2010، فترة انتعاش اقتصادي وتعاون بين البلدين من خلال التوقيع على العديد من معاهدات الصداقة والشراكة، وتبادل الزيارات بين البلدين.

ومع سقوط نظام معمر القذافي ، وحالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وانهيار مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات الأمنية والاقتصادية، وهو ما انعكس على انتشار الجماعات الغير نظامية.

كل هذا زاد من تعقيد الوضع الليبي، وزاد من قوة انخراط الفواعل الإقليمية (العربية وغير العربية)، والأوروبية (إيطاليا – بريطانيا- ...) والدولية (روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية).

والذي ساهم في بروز الدور الإيطالي المرتكز على المتغير الاقتصادي (النفط والغاز)، محاولاً استعادة دوره في ليبيا ما بعد معمر القذافي، ومستندًا على إرثه التاريخي بالرغم من مزاحمة بعض الأدوار الإقليمية والدولية.

*Corresponding author:
E-mail addresses: bnywsfhlymt99@gmail.com
Article History : Received 28 September 2025 - Received in revised form 08 January 2026 - Accepted 14 January 2026

فإيطاليا كان لها موقف متحفظ منذ البداية، وذلك خوفًا على مصالحها القوية مع ليبيا، وعندما أدركت بأن التدخل العسكري وشيك مع الدعم الأمريكي، تغير موقفها حيث أمنت علاقاتها مع قيادات المعارضة باحترام الاتفاقيات القائمة وانضمت إلى حلف الناتو بالتدخل في ليبيا(كارس، 2014، ص. 234).

فالاهتمام الإيطالي بليبيا لا يتوقف على مواردها محسب، بل يُغري لما تتمتع به من موقع استراتيجي في إطار سياساتها الإقليمية في أفريقيا، فالمسافة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا لا تزيد عن 300 كيلومتر فقط، أي أن ليبيا بالنسبة لإيطاليا تعتبر مجالها الحيوي، وتاريخيا تعتبر مستعمرة ايطالية سابقة، وعقب سقوط نظام معمر القذافي ، تخلى العرب عن ليبيا مخلفين فراغاً أمنيًا، مما سمح بانتشار جماعات متطرفة تمكنت من السطو على مخازن السلاح التابعة لقوات الشعب المسلحة الليبية، كما سيطرت على بعض المدن، وأصبحت تمثل تهديداً لإيطاليا وأوروبا والمجتمع الدولي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع كونه جاء كاشفا عن المحددات العامة للموقف الإيطالي، والعمل على تحليل تلك المحددات وفقًا للمعطيات السياسية والتصورات الواقعية للأحداث، عبر تناول دوافع الاهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية، مرورًا بالوقوف على اتجاهات تطور السياسة الإيطالية في ليبيا، ووصولاً إلى مختلف التحديات التي تواجه السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد سقوط نظام معمر القذافي.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الأبعاد الكامنة وراء السياسة الإيطالية تجاه الأزمة الليبية الراهنة، على غرار موقع المتغير الاقتصادي المتمثل في الغاز والنفط الليبي، إلى جانب تحليل اتجاهات تطور السياسة والأدوار الإيطالية في ليبيا ما بعد 2011م، ومختلف التحديات التي تقف عائقاً أمام استعادة الاستقرار واستتباب الأمن.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي، والذي يتعلق بالموقف الإيطالي من الصراع الداخلي الليبي بعد احداث 2011م، وهو:

- ما النتائج المترتبة على الموقف الايطالي سواء على المستوى الداخلي الليبي أو الإيطالي؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، لما لهما من أهمية في تيسير مهمة الباحثة، وتحديد المعالم الأولية للبحث.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: وتتناول الحدود الجغرافية بين البلدين موضوع الدراسة، وهما: (ليبيا - إيطاليا).
- الحدود الزمانية : تنحصر من بداية 2011م وما بعدها .

تقسيم البحث:

ورقة بحثية بعنوان: السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد 2011م.

- المبحث الأول: أسباب الاهتمام الإيطالي بليبيا.
- المبحث الثاني: إيطاليا ومحاولة استعادة الدور والمكانة في ليبيا .
- المبحث الثالث : منع تدفق الهجرة غير الشرعية، وأزمة اللاجئين، ومسألة ارتباطها بالإرهاب الدولي.
- مع خاتمة، لخصت فيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات التي خلص إليها البحث.

توطئة:

منذ سقوط نظام معمر القذافي في اكتوبر من العام 2011م ، تخلت إيطاليا عن حذرها الذي اكتنف تحركاتها فى الأزمة الليبية، فعمدت إلى التدخل المباشر في ليبيا، بعد ما قبعت خلف أدوار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لسنوات، دفاعًا عن مصالحها الأمنية، والمتمثلة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر ومصالحها الاقتصادية، والمتمثلة في تأمين إمداد الطاقة والاستثمارات، والمهددة جنوب البحر المتوسط، والذي يمثل نطاقا حيويًا تاريخاً لإيطاليا، اعتمدت عليه في بناء قوتها الخارجية منذ وحدتها في القرن التاسع عشر(إيزيم & امحمد، 2019، ص. 100).

المبحث الأول: أسباب الاهتمام الإيطالي بليبيا:

ويرجع ذلك لعدة أسباب، لعل أهمها :

1. تاريخياً: ما بين عامي 1911م - 1945م كانت ليبيا مستعمرة ايطالية، وجغرافيًا، قُرب المسافة والبالغة حوالي 295 كيلومتر فقط بين جنوب ايطاليا وشمال ليبيا.
2. سياسياً: المخاوف الايطالية إزاء التطورات الأمنية في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بوجود مهددات سلبية على الأمن القومي الإيطالي.
3. اقتصاديًا: تستورد، إيطاليا من ليبيا 80% من احتياجاتها من الطاقة، ويذهب نحو 32% من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا، وكذلك 12% من الغاز.
4. تسعى ايطاليا جاهدة لإعادة تموضعها الجيوسياسي، كما تسعى لتعزيز علاقاتها مع دول الجوار المتوسط.
5. محاولات ايطاليا الرامية إلى تواجد أكبر على الساحة الدولية، والمساهمة في حل الأزمات الدولية.
6. الحد من تدفق الأعداد الهائلة للمهاجرين غير الشرعيين، والهاربين من النزاعات والفقر وسوء المعيشة في أفريقيا إلى إيطاليا عبر الأراضي الليبية (دياب، 2005).

فمع تداعيات الأحداث في ليبيا بشكل متسارع ضد النظام الليبي السابق، بدأت أزمة الموقف الإيطالي، حيث يعتبر معمر القذافي، الحليف والصديق المقرب من رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلسكوني، فقد تمكن هذا الأخير من ربط علاقات ومصالح اقتصادية وسياسية بين إيطاليا وليبيا، فكان الزعيم الراحل يُستقبل في روما بحفاوة بالغة ، وقد وصفه برلسكوني " الصديق الرائع "(برلسكوني، 2011)، وقد صرح برلسكوني في 19 فبراير/ 2011م، إن الوضع في ليبيا مهم وهو لا يريد " ازعاج الزعيم الليبي الزعيم الراحل بشأن حركة الاحتجاجات " (كارة، 2012، ص. 188)، هاجمت المعارضة الإيطالية بدورها هذا التصريح داعين لإدانة القمع في ليبيا.

كما حثت منظمة (هيومن رايتس ووتش) رئيس الوزراء الايطالي برلسكونى على استغلال العلاقات القوية التي تربطه بمعمر القذافي وتقديم المساعدة لحماية المتظاهرين، والحد من إراقة الدماء.

قام معمر القذافي بتكييل الاتهامات لكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بدعم قوات المعارضة بالأسلحة والصواريخ، الأمر الذي أخرج رئيس الحكومة الإيطالية عن صمته نافيًا هذا الاتهام باتصال مع معمر القذافي يوم

22/فبراير/2011م ، كما دعا معمر القذافي إلى حل سلمي للأوضاع المتأججة في ليبيا.

كما علقت إيطاليا المادة التي تنص على عدم العدوان من معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون عام 2008 م ، بعد أن عرضت استخدام سبع من قواعدها الجوية لضرب الأراضي الليبية أهمها قاعدة صقلية (Camera dei Deputati,2011).

أعلنت إيطاليا اعترافها بالمجلس الانتقالي الليبي كممثل للشعب الليبي في يوم 14/ أبريل / 2011م ، لتكون ثالث دولة تعترف به بعد كلٍ من فرنسا وقطر، كما قامت بتجميد الأموال الليبية لديها .

وصرح (فراتيني) وزير الخارجية في تلك الفترة، بأنه لا ينبغي أن يكون لمعمر القذافي أو أحد من أبنائه دورًا في مستقبل ليبيا، كما أرسل (اغنازيو لاروزا) مستشارين عسكريين إلى مدينة بني غازى لمساعدة قوات المعارضة (La Repubblica,2011).

وقد شهد الموقف الإيطالي تغييرا جذريًا إزاء الأحداث عندما بدأ له أن الاتحاد الاوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) عازمان على توجيه ضربة عسكرية للإطاحة بالنظام الليبي، حيث وضعت إيطاليا سبعاً من قواعدها الجوية تحت تصرف دول التحالف وطائراته، والذي بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم (1973) في منتصف شهر مارس، بدأ بتطبيق منطقة حضر جوي فوق ليبيا. يلاحظ إن هذا التحول في الموقف الإيطالي، جاء كرد على تصريحات المجلس الوطني الانتقالي الليبي، " بأن الدول التي وقفت مع الثوار هي فقط التي ستحصل على امتيازات "، هذه التصريحات أربكت الموقف الإيطالي خاصة بعد المكاسب الاقتصادية التي حققها الجانب الإيطالي في ليبيا، وشعورهم بالرهبة من ضياعها.

المبحث الثاني: إيطاليا ومحاولة استعادة الدوروالمكانة في ليبيا:

بدأ التدخل الإيطالي في ليبيا يبرز أكثر، وبشكل مباشر، بعد توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 م، وفي مسعى إيطالي حشدت جهودها لدعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة " فائز السراج "، والذي دخل العاصمة الليبية (طرابلس) في مارس 2016م، فكان وزير خارجية إيطاليا آنذاك "باولو جينتيلوني" أول مسؤول عربي يلتقي برئيس حكومة الوفاق الوطني في أبريل عام 2017م (حنفي، 2017، ص. 13).

وقد حرصت روما بعد التدخل الإيطالي المباشر بإرسالها سفن حربية إلى السواحل الليبية في أغسطس 2017 م للحد من حركة الهجرة غير الشرعية على الإعلان بأنها قد جاءت بناءً على طلب من حكومة الوفاق، لتسويغ مشروعية تدخلها، والذي آثار بالمقابل حفيظة الجيش الوطني الليبي، برئاسة القائد العام للقوات المسلحة والذي انتقد تحركات روما مهدداً بقصف أي سفينة تدخل المياه الليبية (إبزيم & امحمد، 2019، ص. 101).

وقد كثفت ايطاليا من التحرك الدبلوماسي الإيطالي في أروقة الاتحاد الاوروبي، بهدف انتزاع اعتراف باعتبارها القاطرة الأوروبية في ليبيا، فجاء التحرك الإيطالي تحت مظلة اللجنة المشتركة الليبية الإيطالية في روما في سبتمبر 2017م، حيث نتج عن اجتماعاتها اتفاق يقضي بتنفيذ مشروع إيطالي يموله الاتحاد الأوروبي على الحدود الجنوبية الليبية، يتم بموجبه إرسال بعثة إيطالية لإقامة قواعد لوجستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبي، وهذا ما نفته فيما بعد حكومة الوفاق (حسين، 2019، ص. 6–7).

كما استندت تصريحات الوزير الإيطالي إلى معلومات استخباراتية، تُفيد بوجود مقاتلين أجانب يستغلون طرق الهجرة المفتوحة للقيام بأعمال عسكرية، ولانتشار فردي في اوروبا، في ظل عدم مقدرة حكومة الوفاق الوطني على ضبط الحدود الجنوبية والتي أغلبها صحراوية.

كما تزخر المنطقة الجنوبية الغربية في ليبيا بإمكانات هائلة لضخ أكثر من 400 ألف برميل من النفط الخام بشكل يومي، بالإضافة إلى الاحتياطي الكبير من الغاز الطبيعي يصدّر معظمه إلى إيطاليا من خلال أنبوب السيل الأخضر الذي يمر تحت الماء إلى صقلية ، وقد اتقطع جل هذا الإنتاج؛ لأن المجموعات المسلحة في الشمال أغلقت أنبوب النفط الخام الذي يربط الحقول بمحطات التصدير(حسين، 2019، ص. 73).

كما إن دخول ايطاليا على محور خط الأزمة الليبية في محاولة منها لإحياء مصالحها هناك، فاستضافت صقلية في نوفمبر 2018م مؤتمر باليرمو حول الأزمة الليبية.

وقد اختلف مؤتمر باليرمو عن اجتماعات باريس، من خلال إعطائه الأولوية لعودة الاستقرار والأمن إلى ليبيا وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة، وذلك كضرورة لتسييل العملية السياسية، والمتمثلة في الإجراءات الدستورية الخاصة بانعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية (حسين، 2019، ص. 74).

وفي ظل تصاعد الاهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية وخلال الأسابيع الأخيرة من عام 2019م، جرت العديد من اللقاءات الثنائية، من حينما قام وزير الخارجية الإيطالي في منتصف ديسمبر 2019م بأول زيارة له إلى العاصمة الليبية طرابلس، حيث اجتمع خلالها مع عدد من الوزراء في حكومة السراج، والتقى بالقائد العام للقوات المسلحة في بنغازي، ورئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح في طبرق، والذي أمام تعنت المشير أركان حرب، وداعميه السياسيين، ورفضهم للمجلس الرئاسي، بدت مواقف إيطاليا متأرجحة بشدة، فتارةً تعلن دعمها للمجلس الرئاسي كسلطة شرعية ووحيدة في البلاد، وتارةً تعلن تقاربها من المشير أركان حرب.

مؤتمر باريس 2018م :

حيث يمثل الجنوب الليبي نقطة ارتكاز أساسية في استراتيجية فرنسا، والتي تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال زيادة نفوذها في الساحة الليبية، فساهمت بدعم الجيش الليبي وقائده بالمنطقة الشرقية وبشكل علني (القدر العربي، 2018).

عقد مؤتمر باريس في مايو 2018م لبحث تطورات الصراع الداخلي الليبي برعاية الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، وبحضور الأطراف الليبية الفاعلة في الشهد الليبي، وممثلين من دول الجوار الجغرافي ودول فاعلة في المشهد السياسي (بوابة الوسط، a2018).

ولقد ختم المؤتمر أعماله ، بالاتفاق على ضرورة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في نهاية عام 2018م، واقتراح جدول زمني لاعتماد الدستور الذي تعطل في أغسطس 2017 م ، والمطالبة بتوحيد الجيش وعقد مؤتمر سياسي ليبي لمتابعه تنفيذ اتفاق باريس، وهذا أثار حفيظة ايطاليا، حيث سارع السفير الإيطالي بطرابلس (بيروني) إلى لقاء رئيس حكومة الوفاق الوطني بهدف فهم تحركات فرنسا، والذي أكد على دعم بلاده لحكومة الوفاق، ومبادرة المبعوث الأممي السيد غسان سلامة لحل الأزمة الليبية، واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وفق الحظة التي أطلقها في 20 سبتمبر 2017م ، وليس وفق

مسارات جديدة في إشارة واضحة إلى مؤتمر باريس، والذي عدته مناورة فرنسية للالتفاف على محورها ليبيا (بوابة الوسط، لb2018).

مؤتمر باليرمو 2018 م :

استضافت مدينة باليرمو الإيطالية في 12 و 13 نوفمبر، مؤتمراً دولياً حول الأوضاع في ليبيا، وقد حضر هذا المؤتمر أطراف ليبية وإقليمية ودولية، في محاولة للوصول إلى خريطة طريق لإخراج ليبيا من الأزمة التي تعيشها للدخول في التسوية السياسية، وقد عكس مستوى التمثيل في المؤتمر أهمية الملف الليبي لكل دولة ومدى فاعلية دور كل دولة في هذا الملف، وقد حضره ثلاثة رؤساء دول وهم.. رئيس إيطاليا (جوزيبي كونتي)، والرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، والرئيس التونسي (الباجي قائد السبسي)، ورئيسا وزراء كلاً من الجزائر وروسيا : أحمد اويحيو وديمتري مدفيدف، ووزير خارجية فرنسا، ومحمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزير خارجية قطر، وديفيد ساتر فيلد، نائب وزير الخارجية الأمريكية، ودونالد توسك رئيس المجلس الأوروبي، وغسان سلامة، مبعوث الأمم المتحدة، فضلاً عن ممثلين عن تشاد، والنيجر واليونان، ومالطا، وحضر ممثلاً عن ليبيا كلاً من: رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وبإقصاء كلا من قطر وتركيا من حضور الاجتماع الأمني الرئاسي، أعلن نائب الرئيس التركي انسحابه من المؤتمر (سليمان، 2018).

خرج مؤتمر باليرمو بعددٍ من النتائج، لعل أهمها :

1. تأكيد سيادة ليبيا ووحدة واستقلال أراضيها مع رفض الحل العسكري ودعم الحل السلمى للأزمة.
2. دعم خطة البعوث الأممي غسان سلامة، ومن تم دعم عقد مؤتمر وطني شامل بقيادة ليبية في بداية 2019 ، ودعم التمثيل النسائي وإجراء الانتخابات في ربيع العام نفسه.
3. الخروج في المؤتمر الوطني بجدول زمني لتحقيق تقدم في توحيد المؤسسات الليبية، على ألا يكون المؤتمر مؤسسة جديدة ولا بديلة للمؤسسات التشريعية الحالية.
4. احترام نتائج الانتخابات، وخضوع الأطراف التي تعرقلها للمساءلة.
5. التطبيق الكامل والسريع للاتفاقيات الأمنية الجديدة في طرابلس، والقائمة على إعادة نشر القوات المسلحة والأمنية النظامية، كي تحل محل الجماعات المسلحة، مع اتخاذ المجتمع الدولي عقوبات موجهة لمن ينتهك وقف اطلاق النار في طرابلس.
6. تنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتسهيل عودة النازحين.

وتمثل ثروات ليبيا من النفط والغاز، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي عبئًا يقع على عاتق البلد منذ العام 2011م، حيث بات التنافس بين القوى الإقليمية والدولية واضحًا في مسار الصراع الداخلي الليبي خاصة بين فرنسا وإيطاليا، واللتين اتسم سلوكهما في ليبيا بالدنيامكية والتغيير المستمر بما يحقق مصالحهما، ويعزز نفوذهما القومي (أحمد، 2019، ص. 169).

فهذا التنافس الشرس بين الدول في ليبيا مرده الأساسي المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لكل منها، فإيطاليا لازالت تنظر إلى ليبيا نظرة استعمارية، حيث تعتبرها جزءًا من نفوذها الجغرافي كقوة مستعمرة سابقة ، بينما تبحث فرنسا التي قادت التحالف الدولي لإسقاط نظام معمر القذافي و قيادة ليبيا، وإزاحة إيطاليا من أمامها، من أجل الاستحواذ على الجزء الأكبر من ثروات النفط.

و يلاحظ إن وجود هاتين الدولتين على محور الأزمة الليبية هو تنافس بهدف الحصول على امتيازات اقتصادية على غرار النفط والغاز الليبي والذي يتميز بسهولة استخراجه وجودته، وكذلك احتياطي الذهب الذي تحتل فيه ليبيا المرتبة الرابعة عربياً (Al Amabya,2019).

المبحث الثالث: منع تدفق الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين، ومسألة ارتباطهما بالإرهاب الدولي:

توطئة:

أدى عدم الاستقرار السياسي الأمني في ليبيا إلى تزايد موجات الهجرة غير الشرعية تجاه إيطاليا، وأصبحت حسب المنظور الأوروبي تشكل تهديداً أمنياً، لذلك بدأت إيطاليا في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية مع سلطات طرابلس، وازداد الوضع تعقيدا في السنوات اللاحقة، إذ قدرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقرير لها حول النزوح والهجرة غير القانونية في ليبيا، على إن نحو 704 آلاف و 142 مهاجرًا وصلوا إلى ليبيا من 40 دولة أفريقية، وكانت الدول الخمس الأعلى تمثيلاً بين المهاجرين هي: النيجر، ومصر، وتشاد، والسودان، وغانا على الترتيب، وقد صرح وزير الداخلية الإيطالي بأن تأمين حدود ليبيا في الجنوب يعني تأمين حدود أوروبا الجنوبية (السُبيطلي، 2017، ص. 40).

ويقف وراء التدفقات الناظمة لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا والاتحاد الاوروبي مجموعة من العوامل التالية (حسين، 2018، ص. 2):

1. نشاط شبكات التهريب والإتجار بالبشر وذلك نتيجة للفوضى التي عمّت البلاد، وزادت قوتها نظرًا لامتلاكها السلاح والسيطرة على مناطق جغرافية.
2. الحدود الشاسعة والمفتوحة بين ليبيا والدول الأفريقية وعدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على ضبط الحدود الجنوبية والتي يمتد أغلبها على الصحراء بطول 4400 كلم مع ست دول: تشاد والنيجر، والسودان، والجزائر، وتونس ومصر.
3. تعارض إرادات الدول الجوار: فالاتفاقيات الثنائية مع تشاد و السودان والجزائر وتونس عام 2012م ، ومع مصر عام 2013م بشأن ضبط الحدود لم تسفر عن تعاون منهجي، ولم يكن لها أي تأثير يُذكر في منع ومكافحة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، أو حتى التقليل من نشاط شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بهم عبر الحدود البرية؛ نتيجة لتعارض استراتيجيات دول الحوار ومقارباتها لحل الأزمة الليبية.

فدخول المهاجرين غير الشرعيين يرتبط بدخول جماعات ارهابية، هدفها زعزعة الأمن القومي للبلدان المستقبلة ومناطق العبور من جهة، وتغيير النسيج الاجتماعي لبلدان العبور والاستقبال من جهة أخرى، فبقاء المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا بشكل عام، والجنوب الليبي بشكل خاص، هدد ويهدد بالفعل التركيبة السكانية المتجانسة من ناحية، كما أدى إلى بروز الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات والدعارة والسرقة من ناحية أخرى، كما أن زيادة عدد المهاجرين تهدد شكل ملحوظ التجانس السكاني في ايطاليا والتي أصبحت تتحول إلى مجتمع متعدد الثقافات والأديان (خشيم، 2018، ص. 59).

وقد أدركت السلطات الإيطالية، إن مقاومة الهجرة تبدأ من الحدود الجنوبية الليبية، وليس على سواحل المتوسط أو المياه الإقليمية والدولية.

فبعد سقوط معمر القذافي لا نستغرب السلوك الإيطالي مع أطراف ليبية عدة سواء كانت رسمية أم غير رسمية، وسواء كانت في الغرب الليبي أم شرقه، وكذلك القبائل الليبية الساكنة على الحدود الليبية الجنوبية وهذا بالضبط ما يفسر التدخلات الإيطالية في الملف الليبي، على غرار التدخل لإبرام اتفاقية الصلح بين قبائل الجنوب الليبي من التبو والعرب والطوارق والموقعة في شهر مارس 2017م بروما، وهي تتعلق بمراقبة 5000 كيلو متر في الحدود الليبية الجنوبية، وقد صرح وزير الداخلية الإيطالي بأن تأمين حدود ليبيا في الجنوب يعني تأمين حدود أوروبا الجنوبية (السُبيطلي، 2017، ص. 41).

وأصبحت السياسة الإيطالية في ليبيا تواجه تحدي الانقسام والاستقطاب الداخلي الليبي القائم على التجاذبات القبلية (قبائل : الورفلة والمقارحة والقذاذفة) في ظل تعمق الفجوة بين مناطق الشرق والغرب، والتي كانت نتيجة السياسات المعتمدة من قبل النظام السياسي وممارساته (مالكي، 2011، ص. 3) ، كما دخلت ليبيا مرحلة جديدة انهارت فيها مظلة الدولة الوطنية التي أُسست على دعائم هشة في ظل حكم القذافي، ليتصاعد بعده أدوار المليشيات المسلحة الإسلامية منها والقبلية، ويبرز دور النفط في أفضلية بعض الأقاليم على الأخرى ، وتعزيز طلبات الانفصال للتمتع بالعوائد النقطية (الزواوي، 2014، ص. 23).

وفي مسعى متواصل التأثير على المشهد الليبي، تعمل ايطاليا على تعزيز نفوذها من خلال مقارنة شاملة تمزج بين المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية، منذ تولي رئيسة الوزراء (جورجينا ميلوني) السلطة، تكثف الجهود الإيطالية للتموضع في ليبيا، فقد زارت الأخيرة ليبيا ثلاث مرات في عام 2024م ، آخرها في أواخر أكتوبر، التقت خلالها بالأطراف المختلفة بما في ذلك رئيس حكومة الوحدة والقائد العام للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية،، هذه الزيارات عكست الرغبة الإيطالية في لعب دور محوري في المشهد الليبي، ولدى الإيطاليون هدفان رئيسيان هما: إدارة تدفقات الهجرة من ليبيا، وحماية أصول " إيني" ، وتأمين عقود الطاقة الخاصة بها، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتوسيعها (GPlus, 2024).

وقد تم عقد مؤتمر دولي في ليبيا تحت إشراف رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، وبحضور ما يزيد على عشرين دولة بتاريخ 25/07/2024 لمناقشة أزمة الهجرة غير الشرعية ، وكيفية مواجهتها في ظل تزايد تدفق الأشخاص الراغبين في الهجرة من ليبيا إلى اوروبا حيث تعد ليبيا من أكثر الدول المتضررة من هذه الأزمة باعتبارها نقطة عبور رئيسية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وانتهى إلى أن هناك تفاهم واتفاق واضحين بين شرق ليبيا بقيادة المشير أركان حرب، وغرب ليبيا برئاسة حكومة الوحدة الوطنية في الملفات الخارجية لليبيا، وخاصة في ملف الهجرة غير الشرعية (Arabic Post, 2024).

وفى هذا الإطار جاء اجتماع 21 /يونيو/ 2025م، في إطار تعزيز التعاون بين وزارتي الدفاع في ليبيا وإيطاليا والذي انعقد في العاصمة طرابلس برعاية وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، حيث ناقش الجانبان خطة التعاون والبرامج التدريبية المشتركة للعام 2026/2025م، والتي تهدف إلى تأهيل وتطوير كوادر الجيش الليبي في مختلف التخصصات، وفي ختام أعمال اللجنة تمَّ التوقيع على محضر الاجتماع ، والذي تضمن أبرز ما تم الاتفاق عليه من برامج ومشاريع تعاون عسكري بين البلدين (EAN Libya, 2025).

في 02نوفمبر2025,تجددت مذكرة التفاهم بين ايطالياوليبيافي مجال الهجرة لِمدة ثلاث سنوات إضافية،حيث تمّ توقيع الاتفاق لأول مرة في2017م،فقدتحصلتةحكومة ميلوني على دعم البرلمان الجديد الاتفاق،بحجة أنّ مذكرة التفاهم ضروري للحدمن الوصول غيرالنظامي،وانقاذالأرواح في عرض البحر،غير أن الإتفاق يهدف فقط إلى نقل التزامات إيطاليا إلى الخارج،مع تعريض المهاجرين لانتهاكات جسيمة في مراكز الاحتجاز الليبية.

وفي نوفمبر من نفس العام شهدت عدّة مدن ايطالية مظاهرات،طالبوا فيهاالحكومة بالإنسحاب مستندين إلى حالات موثقة من التعذيب والابتزاز والعمل القسري في المعسكرات الليبية،وعلى المدى القريب تعهدت أحزاب المعارضة بتقديم مشروع الغاء الاتفاق في أوائل 2026م.

خاتمة

تبنت إيطاليا نهجاً سياسيا ويتمثل في السير في الفلك الأوروبي والأمريكي في تعاطيها مع الأزمة الليبية، فالتقارب الجغرافي بين إيطاليا وليبيا سهل إيجاد تعاون مشترك في العديد من المجالات الاقتصادية والأمنية، فاستخدمت قواعدها العسكرية لإسقاط القذافي، وكذلك الإسهام فيما يتعلق بالأوضاع الليبية الداخلية، وكيفية التواصل لحل ذلك الصراع ، معتمدة على محورين رئيسين وهما: ملف الطاقة، وملف الهجرة غير الشرعية.

فإيطاليا تسعى لأن تبقى الفاعل الرئيسي في الازمة الليبية، من خلال دعم الحكومة الشرعية آنذاك (حكومة الوفاق)، بإرسال السفن الحربية إلى السواحل الليبية للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، أو عبر التحرك الدبلوماسي في أروقة الاتحاد الأوروبي أو عبر استضافتها لمؤتمر باليرمو حول الأزمة الليبية، وذلك كضرورة لتسهيل العملية السياسية والمتمثلة فى الإجراءات الدستورية الخاصة بانعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وقد خلص البحث إلى عديد من النتائج، ومنها :

1. المصلحة هي التي تحكم المواقف الإيطالية تجاه الصراع الداخلي الليبي.
2. إيطاليا تحاول التفاعل مع مستجدات الأزمة الليبية، برغم افتقارها لخارطة طريق واضحة في تعاملها مع ليبيا، حيث بدأت عاجزة عن لعب دور هام في تحديد وجهة هذا البلد بالرغم من أن التطورات في ليبيا تمس الأمن القومي الإيطالي .
3. إن ليبيا تمثل أهمية خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية إلى جانب المصالح الاقتصادية.
4. مسعى إيطاليا الحثيث إلى تولي دور ومكانة هامة في ليبيا بعد عام 2011م؛ حرصاً على مصالحها الأمنية.
5. يوجد تنافس بينك فرنسا وإيطاليا فيما يتعلق بالشأن الليبي، للحصول على منافع في ليبيا، والاستحواذ على ثروات الطاقة الليبية.
6. الصراع الفرنسي الايطالي، أربك المشهد الليبي، وعطّل المصالحات والمقاربات السياسية، بانتظار توصل الكبار لتسوية تسمح بعودة الاستقرار.

وتوصى الدراسة بالتالي:

1. تقديم الدعم التقني والمادي للحكومة الليبية لتعزيز قدراتها الأمنية في مكافحة الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية.

2. دعم جهود ليبيا في التنويع من اقتصادها، والحد من اعتمادها على النفط، وتسهيل التجارة بين البلدين.

المراجع

[1]- Camera De'l Deputati, Atti Dicontrolo Edi Lndirizzo Allegeto B Ai resoconti-seduta Delottobre 24 , 2011 : https://www.camera-It/dati/Ley16

[2]- Libya-Italia, riattivato Trattato amiciziajalil incotra Monti enapolitano LaRepubblica 15, DEC, 2011.

[3]- أحمد قاسم حسين (2018): ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص2.

[4]- أحمد قاسم حسين (2019): التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص ص6-7.

[5]- أحمد قاسم حسين (2019): دور القوى الخارجية في العملية السياسية، مرجع سابق، ص73.

[6]- امحمد مالكي (2011): تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6، ص3.

[7]- البحث عن اتفاق أوروبي ليبيا لوقف الهجرة غير الشرعية، 2024، للمزيد انظر الموقع الإلكتروني:

[8]- برلسكوني: لا أريد ازعاج القذافي، الجزيرة نت، 2011 م، انظر الموقع الإلكتروني: https://aljazeera.net تاريخ الزيارة: 2025/08/03، الساعة: 05:10 مساءً.

[9]- خالد أحمد محمد إبزيم، عبد السلام أحمد حسين امحمد (2019): التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، مرجع سابق، ص101.

[10]- خالد أحمد محمد إيزيم، عبد السلام أحمد حسين امحمد (2019 م): التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 23، ص100.

[11]- خالد حنفي على (2017 م): تشابكات سياسة إيطاليا تجاه ليبيا، مجلة السياسات الدولية، العدد 210، ص13.

[12]- دياب أحمد: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2005، انظر الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar/mainpage ، تاريخ الزيارة، 2025/08/03، الساعة 11:00 صباحاً.

[13]- السفير الإيطالي عن مؤتمر باريس: لا تعترف إلا بخطة عمل الأمم المتحدة بوابة الوسط، 2018 م، انظر الموقع الإلكتروني: https://google/5vtodg تاريخ الزيارة: 2025/08/05، الساعة 08:12 مساء.

[14]- سماء سليمان: مؤتمر باليرمو حول ليبيا ... دلالاته وتدعياته "، 2018 م، للمزيد انظر الموقع الإلكتروني: https://.siyassa.org.eg تاريخ الزيارة: 2025/08/05، الساعة: 11:30 م.

[15]- الصراع الفرنسي –الإيطالي على ليبيا، 2019، انظر الموقع الإلكتروني: https://www.alamabya.netinarthafrica تاريخ الزيارة: 2025/08/06 م، الساعة: 06:00 صباحاً.

[16]- الفصائل الليبية تتفق في باريس على إجراء انتخابات في 15 ديسمبر، القدر العربي، 2018 م، انظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3wkktt8 تاريخ الزيارة: 2025/08/05 م الساعة 11:00 صباحاً.

[17]- كارة، فاطمة الطاهر: تأثير الفساد السياسي في اندلاع ثورة 17 فبراير، رسالة ماجستير،الأكاديمية الليبية، 2012 م، ص188.

[18]- محمد السُبيطلي (2017): الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص40.

[19]- محمد السبيطلي (2017): الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مرجع سابق، ص41.

[20]- محمد سليمان الزواوي (2014): التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، ص23.

[21]- محمد عبد الكريم أحمد: ليبيا ما بعد القذافي، القاهرة، العربي للنشر، ط1، 2019، ص169.

[22]- مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية ... تقرير يكشف توغل إيطاليا في ليبيا، 2024/11/25، للمزيد انظر الموقع الإلكتروني: https://gplusss.com تاريخ الزيارة: 2025/08/07 م، الساعة: 06:00 صباحاً.

[23]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم (2018): تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية، مجلة السياسة الدولية، عدد 212، ص59.

[24]- نحو جيش أكثر احترافية .. ليبيا وإيطاليا تبحثان خطة التعاون، 2025، انظر الموقع الإلكتروني:https://www.eanlibya.com تاريخ الزيارة: 2025/08/07 م، الساعة: 11:30 صباحاً.

[25]- هايدي عصمت كارس: الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه فوق المتوسط في أعقاب الثورات العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014م ، ص234.